الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٧
المعقودة يوم الثلاثاء،
١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس: السيد مونغبي (بنن)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.7
3 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد لوديغ (أستونيا): قال إن خطة التنمية المقترحة ينبغي ألا تتناول المهام التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة فقط بل أيضا المبادئ التوجيهية من أجل التنمية الشاملة، والتمويل الدولي وتحويل صناعة الأسلحة والذخيرة الدولية الى الأغراض السلمية.

٢ - وأضاف قائلا إن انتقال رأس المال بحرية عبر الأسواق المالية الدولية قد طغى في بعض الأحيان على قدرات الدول الأعضاء على تقييم الأثر المفاجئ للتدفقات الكبيرة من رأس المال والسيطرة عليها. وينبغي أن تشجع المبادئ التوجيهية الموضوعة للخطة من أجل التمويل الدولي على إمكانية الوصول الى الأموال بينما تعزز الاستقرار المالي الدولي. وينبغي اتخاذ تدابير للحيلولة دون ظهور موجة جديدة من الاستغلال المالي الاستعماري الجديد تتخذ مظهر مزاولة الأعمال التجارية بحرية.

٣ - وأضاف قائلا إن خطة التنمية ينبغي أن تكمل مبادئ التنمية المستدامة التي يتضمنها جدول أعمال القرن ٢١ وأن تجددها وتنهض بها. وينبغي اتباع نهج تكاملي لتشجيع نظام التمويل العالمي كيما تهيأ فرصة متساوية أمام كل بلد للوصول الى وسائل التمويل لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية المستدامة بتكلفة معقولة.

٤ - وأردف قائلا إن تحويل صناعة الذخيرة الدولية الى الإنتاج السلمي مهمة ضخمة، ولكنها مهمة لها فوائد متطورة وإيجابية وطويلة الأمد. وينبغي توجيه الأموال، وتكريس الوقت والمواهب المبددة حاليا في تصميم وإنتاج الأسلحة لبرامج ومشاريع التنمية المستدامة. وكلما طال الوقت الذي تتحاشى فيه صناعة الأسلحة عملية التحول طال أمد تصرف هذا القطاع الكبير من الاقتصاد العالمي بصفته عنصرا من عناصر إبطاء انتعاش الاقتصاد الدولي. وينبغي أن تعمل اللجنة على وضع تفاصيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأن تعزز المساعدات التقنية التي من شأنها أن تشجع البدائل التي يستعاض بها عن إنتاج الأسلحة.

٥ - ثم أعرب عن اعتقاد وفده الراسخ أنه ينبغي للجنة أن تشرع بصورة رسمية عن كثب في إجراء تنسيق الجهود المبذولة حاليا في اللجنة الخامسة من أجل إعادة تشكيل الهياكل. فمن خلال الآليات الجديدة والمقررة التي تقدم تقاريرها الى اللجنة الخامسة فقط، يمكن للجنة الثانية أن تصبح أكثر دراية بالتشغيل الفعلي وفعالية الوكالات والبرامج والمشاريع التي تقدم تقاريرها اليها. وإذا أريد لأنشطة اللجنة أن تخضع لمزيد من المساءلة وأن تكون أكثر تنسيقا وصلة موضوعية، فلا بد لها أن تعتمد نهجا

(السيد لوديغ، أستونيا)

"مشتركا بين الوكالات" من شأنه أن يمكنها من تقييم الآثار الجارية المترتبة على عملها، وإحداث ترابط بين بنود جدول أعمالها، وتقصير المناقشة الرسمية وتوجيهها نحو المزيد من التفاصيل العملية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للجنة أن توصي بإنشاء آليات صارمة ودقيقة للمساءلة عن الأداء وذلك في قراراتها التي ستعتمدها في الدورة الحالية. ومن شأن تلك الآليات أن تمكن اللجنة من تنسيق أعمالها مع أعمال الأمانة العامة وأن تقلل من اعتمادها على التقارير الشفوية والخطية الطويلة والغامضة.

٦ - ثم أعرب عن تأييد وفده للجهود المبذولة حاليا لإعادة تشكيل اللجنة الثانية والأجهزة التي تقدم تقارير اليها. وعبر عن تأييد وفده أيضا لإنشاء مجالس تنفيذية أصغر، شريطة بدء الوكالات والبرامج والمشاريع بتقديم التقارير على نحو تكون فيه أكثر نفعا وأكمل جلاء. وينبغي أن تتوفر التقارير المعدة على هذا النحو لجميع الدول الأعضاء المهتمة.

٧ - وقال إن وفده يرى بأن إنشاء المكاتب المؤقتة يعد محاولة غير سياسية لتقليل التكاليف في حين أنها تحسن الاتصالات بين البلدان التي تنشأ فيها تلك المكاتب وبين منظومة الأمم المتحدة؛ وأعرب عن القلق الذي يساور وفده من أنه لو توقفت المكاتب المؤقتة، فلربما أدى ذلك الى عودة المنظمة الى ممارسة إيفاد بعثات تقصي الحقائق المكلفة.

٨ - السيد شريم (المراقب عن فلسطين): قال إن التوقيع على إعلان المبادئ بشأن الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية خطوة إيجابية أولى نحو تحقيق سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط. ولم يف الإعلان بطموحات وأماني الشعب الفلسطيني، ولكنه، مع ذلك، سلم بحقوقه الشرعية، واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الوحيد. وأهم عنصر من عناصر الاتفاق هو تأكيده أن السلم الشامل سيكون على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ومن شأن الاتفاق أن يمنح الشعب الفلسطيني السيطرة التامة على جميع جوانب شؤونه المحلية، وسوف يسمح خلال فترة الانتقال، بعودة جميع الفلسطينيين الذين شردوا في عام ١٩٦٧.

٩ - وأضاف قائلا إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الشعب الفلسطيني في القريب العاجل هو عملية التنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات. وليس ثمة حاجة الى تأكيد الأهمية العاجلة لاتخاذ إجراء دولي متضافر ومتسق على نحو جيد لعكس التدهور الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي المحتلة، لا سيما في غزة. ولقد أدت سنوات الكفاح الطويلة تحت الاحتلال الى تدهور خطير في أوضاع المؤسسات الفلسطينية الوطنية،

(السيد شريم)

مما أسفر عن تعطيل قدراتها على التصدي للتحديات التي تواجهها. وفضلا عن ذلك، ونتيجة للاحتلال الذي طال أمده، تدهور الاقتصاد الفلسطيني بصورة حادة.

١٠ - ثم أعرب عن ترحيب وفده بعقد المؤتمر المعني بدعم السلم في الشرق الأوسط، في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ في واشنطن العاصمة، وقال إنه يتطلع الى تنفيذ القرارات التي توصل اليها المؤتمر تنفيذا سريعا. وأضاف أنه ينبغي أن يستخدم برنامج التنمية الفلسطيني، الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية مؤخرا، بصفته نقطة البداية لعمل متضافر يقوم به المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء أولوية خاصة للمشاكل المعقدة التي تكتنف قطاع غزة. ومن بين الاحتياجات الكثيرة للشعب الفلسطيني وضع مخططات فورية لإيجاد الأشغال، وإنشاء مرافق البنية الأساسية، وتقديم المساعدة التقنية لدعم الجهود المبذولة لإنشاء نظام إدارة عامة كفؤ، والنهوض بتنمية الموارد البشرية والخدمات.

١١ - وأضاف قائلا إن للأمم المتحدة في المرحلة الراهنة، دورا هاما في كل من عملية السلم وتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. وأعرب عن ترحيب وفده بفرقة العمل الرفيعة المستوى التي أنشأها الأمين العام فورا بعد التوقيع على إعلان المبادئ وبالبعثة التي أوفدها الى تونس والأراضي المحتلة بغرض الاجتماع مع القادة الفلسطينيين ومناقشة السبل التي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد من خلالها في تنفيذ الاتفاق.

١٢ - السيد بوتشر (البنك الدولي): قال إن البنك الدولي قد اتخذ عددا من التدابير الرئيسية لتلبية الطلبات المتزايدة للبلدان النامية الأعضاء. ولما كان البنك يدرك المهام الهائلة التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، تحرك على جناح السرعة لتعديل هيكله التنظيمي والنهوض بقدرته التقنية لتلبية متطلبات الخدمة الكاملة للبلدان الأعضاء الجدد، دون تقليل الخدمات المقدمة الى الأعضاء التقليديين، ولا سيما أفقر البلدان. ولقد التحق بالبنك أكثر من ٢٠ عضوا جديدا في السنتين الماضيتين.

١٣ - وأضاف قائلا إن البنك الدولي دأب في جنوب افريقيا على العمل عن كثب مع جميع الأطراف المشتركة لتحليل أكثر احتياجات التنمية العاجلة لذلك البلد. وفي ضوء التقدم المضطرد المحرز على الجبهة السياسية ورفع معظم الجزاءات الاقتصادية، أصبح البنك في موقف حسن يمكنه من البدء في برنامج رئيسي للمساعدة في الوقت الملائم، للمساعدة في التعجيل بالتنمية في جنوب افريقيا وقد أصبحت ديمقراطية.

(السيد بوتشر، البنك الدولي)

١٤ - واستطرد قائلا إن الاتفاق التاريخي المبرم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هو آخر تطور في دراما التغير العالمي. وقد اضطلع البنك الدولي، استجابة منه للأطراف الرئيسية في عملية السلم، بدور داعم من خلال عمله الاقتصادي في الأراضي المحتلة. وبدأ البنك بالفعل في العمل من أجل إنشاء صندوق استئماني بمبلغ ٥٣ مليون دولار من أجل المساعدة التقنية، والتدريب وإعداد المشاريع، ومن أجل إنشاء مشروع مساعدة في حالات الطوارئ، يشترك في تمويله مانحون آخرون، وسوف ينصب تركيزه على الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية الحيوية، بما في ذلك الدعم السوقي من أجل إنشاء الإدارة الجديدة. وإضافة الى ذلك، يسعى البنك الى اعتماد مبلغ ٥٠ مليون دولار، بشروط تساهلية، للبدء في منح قروض في غزة.

١٥ - وأردف قائلا إن البنك الدولي خصص في السنة المالية ١٩٩٣، مبلغا قياسيا قدره ٢٣,٧ بليون دولار لمنح قروض جديدة. وفي صدد جهود البنك الرامية الى التخفيف من حدة الفقر، فإن استراتيجيته ذات المسارين قد دعمت النمو الذي استخدم بكفاءة أحد المصادر الوفيرة في البلدان الفقيرة - وهو الأيدي العاملة ودعم إمكانية الوصول على نطاق واسع الى الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما خدمات الرعاية الصحية الأولية، والتغذية، والتعليم، وتنظيم الأسرة.

١٦ - واسترسل قائلا إن البنك يرحب، في سياق التعاون المتزايد لمكافحة الفقر، بمؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالتنمية الاجتماعية. وسوف يتعاون البنك تعاونا وثيقا مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتقديم الدعم التقني وسوف يشارك البنك بنشاط في العملية التحضيرية. وشارك البنك أيضا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٧ - ومضى قائلا إن المؤسسة الإنمائية الدولية تحتاج، بغية تعزيز الدعم من أجل الحد من الفقر، الى موارد كافية. ولذلك يرحب البنك الدولي بتجديد موارد ذلك المرفق التسهيلي الذي حدث مؤخرا بمبلغ ١٨ بليون دولار. ومع أخذ عودة تدفق الموارد الى المؤسسة الإنمائية الدولية، المقدرة بمبلغ ٤ بليون دولار، في الاعتبار، سوف تبلغ الالتزامات التساهلية ٢٢ بليون دولار خلال السنوات المالية ١٩٩٤-١٩٩٦. وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، سوف تخصص نسبة تبلغ من ٤٠ الى ٥٠ في المائة من هذه الأموال لافريقيا.

١٨ - وقال إن البنك قد عمد في إثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الى تكثيف دعمه من أجل التنمية المستدامة. وخصص البنك في السنة المالية ١٩٩٣، مبلغا قياسيا قدره ٢ بليون دولار لحماية

(السيد بوتشر، البنك الدولي)

وتحسين البيئة. وبهدف تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، يتعاون البنك تعاونا وثيقا مع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ومع اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة. ويقوم البنك بتشغيل مرفق البيئة العالمية وذلك بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويجري العمل حاليا في عملية استكمال المرحلة الرائدة للأعمال التحضيرية من أجل إعادة التشكيل وتجديد الموارد. واعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٩٣، خصص مرفق البيئة العالمية مبلغ ٤٦٨ مليون دولار من أجل ٥٣ مشروعا استثماريا يديرها البنك الدولي.

١٩ - واستطرد قائلا إن البنك الدولي، يعتبر التنفيذ الفعال للمشاريع التي يدعمها أمرا هاما. وأضاف أن البنك يقدم المساعدة للبلدان بصدد تنفيذ ٨٠٠ ١ مشروعا وبرنامجا تمثل زهاء ٣٧٠ بليون دولار من الاستثمارات التي يدعمها البنك، ووكالات تمويل أخرى والبلدان النامية ذاتها. ويسعى البنك الى تبسيط تصميم المشاريع، وتبني المزيد من مشاركة البلدان المقترضة والمجتمعات المحلية المعنية، لا سيما الفقيرة، في التخطيط والتنفيذ، وتحسين رصد أهداف المشاريع، وبصورة أعم، زيادة التأكيد على قابلية المشاريع للإدامة.

٢٠ - ومضى قائلا إن البنك مع احترامه لعلاقة الثقة التي أقامها مع مقترضيه وضرورة الاحتفاظ بسرية أنواع معينة من المعلومات، سيقوم بإتاحة مجموعة كبيرة من وثائقه للجماهير، بما في ذلك تقارير التقييم التي أعدها موظفو البنك عن المشاريع المعتمدة والتقارير القطرية الاقتصادية والقطاعية، والتقييم البيئي لمشاريع البنك، وورقات السياسة القطاعية. وسوف تدعم هذه التدابير بإنشاء مركز إعلام لتسهيل الوصول الى المعلومات بشأن سياسات البنك، والمواد التقنية والأنشطة التنفيذية.

٢١ - واسترسل قائلا إن البنك أنشأ مؤخرا فريقا للتفتيش بهدف تكميل مسؤوليات ومهام الآليات الحالية من أجل مراقبة الجودة فيما يتصل بإعداد المشاريع وتنفيذها. وقال في ختام كلمته ومع أن هذا الفريق لن يكون جانبا من الجوانب المعتادة للعمل التنفيذي الذي يضطلع به البنك، إلا أنه سوف يوفر شبكة أمان لاستخدامها في ظل ظروف استثنائية قد لا تتبع فيها سياسات وإجراءات البنك بصورة ملائمة.

٢٢ - السيد بابا (أوغندا): قال إن تغييرات قد حدثت في افريقيا وأسفرت عن إعادة التشكيل الاقتصادي والتركيز من جديد على المنظمات الإقليمية. وفي بلدان افريقية كثيرة، تجري على قدم وساق عملية إضفاء الطابع الديمقراطي. ولقد غير أكثر من ٢٤ نظاما حكوماتهم من خلال عملية المشاركة الموسعة لشعوبها، وتنحو أنظمة حكم أخرى كثيرة نحو ذلك الاتجاه. ويسعى قادة جدد في أرجاء القارة،

(السيد بابا، أوغندا)

لتطوير وإيجاد أشكال جديدة للحكم شأنها أن تؤدي الى تحسين حياة المواطنين العاديين مع مراعاة الواقع الاقتصادي.

٢٣ - وأضاف قائلا إن اقتصادات معظم الدول الافريقية في حالة كساد. وبلغت ديون البلدان الافريقية جنوبي الصحراء الكبرى وحدها زهاء ١٧٨ بليون دولار، أو نحو ١٠٩ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ولا توجد تقريبا أية استثمارات داخلية جديدة، وتمثل الاستثمارات الأجنبية نسبة زهيدة قدرها ١,٢ في المائة من الاستثمارات العالمية. وظلت المساعدة الإنمائية الرسمية ثابتة بالقيمة الحقيقية. ولم تزد تدفقات المعونة بالدولارات الحقيقية عن مستوياتها التي بلغتها في عام ١٩٨٠.

٢٤ - وأردف قائلا لا يزال يتعين مساواة تركيز المنظمة غير المتناسب على حفظ السلم بالتركيز على أزمة التنمية في البلدان النامية. والى حد كبير لا يزال يتعين الوفاء بالكثير من الالتزامات التي يقصد بها تعزيز التعاون الدولي وتشجيع التنمية الاقتصادية. ولم يكد يبدأ تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولم يتم حتى الآن الوفاء بالتزامات الموارد المالية ونقل التكنولوجيا، كما أن برنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في افريقيا في التسعينات لم يخرج الى حيز الوجود حتى الآن. ويشكل الفشل في الوفاء بتلك الالتزامات مصدرا لخيبة أمل كبيرة في جميع البلدان النامية، لا سيما البلدان النامية في افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى.

٢٥ - ومضى قائلا إن افريقيا في حاجة الى مبادرات استثمارية مماثلة للمبادرات الاستثمارية المقدمة لمناطق أخرى. ولن تتمكن القارة من تحقيق النمو دون استثمارات كبيرة فيما يتصل بتنمية الموارد البشرية. وتعاني مؤسسات التعليم العالي الافريقية من القصور المالي وهجرة ذوي الكفاءات، وتدهور البنيات الأساسية والتهميش التكنولوجي.

٢٦ - واستطرد قائلا لقد حالت دفعات سداد خدمة الدين دون ضمان البلدان الافريقية للحقوق الأساسية في مجالات الغذاء والملجأ والملبس والعمالة والخدمات الصحية والتعليم والبيئة النظيفة لشعوبها. وتشكل أعباء الدين الحالية عقبة رئيسية تعترض التنمية المستدامة. ولذلك لا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة لتصحيح ذلك الوضع غير المقبول أخلاقيا واقتصاديا وبيئيا.

٢٧ - وقال لا بد من تعزيز وتدعيم المنظمات الاقتصادية الإقليمية. وينبغي لهذه المنظمات أن تعزز روابطها مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومصرف التنمية الافريقي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

(السيد بابا، أوغندا)

والتنمية (الأونكتاد)، والتي، بدورها، ينبغي أن تعمل على إقامة روابط أوثق فيما بينها بغية تقديم دعم أفضل للمنظمات الاقتصادية الإقليمية. وحتى الآن، لم يبذل سوى جهد ضئيل لتعزيز هذا التعاون.

٢٨ - السيد خارازي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن أكثر المشاكل التي تواجه البلدان حدة في عالم مترابط من الناحية الاقتصادية، هي عدم اليقين فيما يتصل بالاتجاهات الاقتصادية العالمية. وإن البلدان النامية هي أكثر تعرضا للتغييرات في الاقتصاد العالمي؛ وهكذا، فإنها، إن لم تتأت لها الرعاية بالبيئة الاقتصادية الدولية، ليس لديها سوى أمل ضئيل في إنعاش اقتصاداتها. ومما يؤسف له، أن هذه البلدان، التي تمثل ٨٠ في المائة من سكان العالم، استثنيت أيضا من عملية اتخاذ القرار بشأن السياسة الاقتصادية، التي تتخذ خارج إطار الأمم المتحدة. وربما يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إصلاحه، لا سيما عنصره الرفيع المستوى على صعيد المشاركة الوزارية محفلا أكثر ملاءمة لتنسيق السياسات. وبما أن المجلس يتسم بالشفافية، والديمقراطية والتمثيل المنصف، فإن مما يؤسف له أن عنصره الرفيع المستوى لم يحقق بعد الدور الهام الذي يمكن له أن يقوم به في مجال الاقتصاد العالمي.

٢٩ - وفي وقت انخفضت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية وهو وقت يتسم بعدم اليقين فيما يتعلق بالمساهمات الطوعية لشتى الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ثمة اتجاه يدعو الى القلق نحو تقديم أموال على الأجل القصير الى البلدان النامية مما من شأنه أن يعرض الكثير من مشاريع التنمية الجارية للخطر. وقال إن وفده يؤيد "النهج الثلاثي" الذي اقترحه وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ بغية التصدي لعبء الدين الذي لا يزال عبئا لا يمكن تحمله. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمؤسسات التمويل الدولية ومانحي القروض التجارية أن يقدموا الإغاثة من الدين الى البلدان النامية التي أخفقت في تلبية التزاماتها لا بسبب الافتقار الى الإرادة ولكن بسبب الهبوط غير المتوقع في عائدات صادراتها وأثر سياسات التكيف. ويتسم الدعم المالي الخارجي الملائم من أجل تدابير التكيف والإصلاح بالأهمية. ولقد جعلت التطورات السياسية الأخيرة التي جرت في العالم، وهبوط المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الطلب على التمويل والاستثمارات في كل من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال لعقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية قدرا أكبر من الأهمية أكثر من أي وقت مضى. ثم أعرب عن أمل وفده في تحديد تفاصيل المؤتمر في الدورة الحالية للجمعية العامة.

٣٠ - ومضى قائلا إن قرارات الاستثمارات الرئيسية، لا سيما تكوين رأس المال في أنشطة ذات صلة بالتجارة، ترتهن بنجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ويعد توقف تلك المفاوضات أيضا سببا آخر من أسباب عدم اليقين في الاقتصاد العالمي حيث سياسات الحمائية

(السيد خارازاي، جمهورية إيـــــران الإسلاميـــــة)

آخذة في الزيادة. ومما يدعو الى السخرية أن دعاة الاقتصادات السوقية الحرة على الصعيـد الوطنـي لا يظهرون أي التزام بنظام التجارة الحرة والشفافة وغير التمييزية على الصعيد الدولي. ولقد اتخذت بلدان متقدمة النمو معينة نهجا غير عادل نحو التعاون الاقتصادي الدولي وذلك بتحديد شروط للمساعدة الإنمائية، تستند الى اعتبارات سياسية.

٣١ - واستطرد قائلا لا يزال يتعين الوفاء بالتزامات كثيرة في إطار جدول أعمال القرن ٢١، الذي ينص على تقديم الدعم للتنمية المستدامة في البلدان النامية. وأعرب عن أمل وفده في الوفاء بالوعود التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو في الدورة الموضوعية الأولى للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وفي ختام كلمته، أعرب عن اعتقاد وفده بأن النهوض بالتعاون المتعدد الأطراف لا يتطلب صكوكا جديدة ولكنه يتطلب توفر إرادة سياسية لتنفيذ الصكوك الحالية مثل الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وإعلان التعاون الاقتصادي الدولي، ولا سيما إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وجدول أعمال القرن ٢١ والوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية في دورته الثامنة.

٣٢ - السيد عمارين (الأردن): أشار الى النمو السكاني المذهل في القـرن العشرين - من ١,٥ بليون في مطلع القرن الى ٥,٥ بلايين نسمة حاليا، والمتوقع أن يصبح ٨,٥ بلايين بحلول العام ٢٠٢٥ - فقال إن وفده يولي أهمية كبرى للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المقرر عقده في القاهرة، في عام ١٩٩٤.

٣٣ - وأضاف أن مسألة المياه هي مسألة لم توف حقها من التقدير. ذلك أن ما يربو على نصف سكان العالم لا تصل إليه إمدادات مائية مأمونة يعول عليها، كما أن الأمراض التي تنقلها المياه هي من أهم أسباب الموت في البلدان النامية. وقد كانت المياه - ولا تزال - مبعث خطر يتهدد السلم والأمن في مختلف أنحاء العالم. ولما كانت المملكة الأردنية تقع في منطقة لا تتمتع سوى بموارد مائية نادرة، فهي تولي أهمية خاصة لتسوية سلمية في الشرق الأوسط، من شأنها أن تساعد بلدان المنطقة على حل مشكلة المياه التي يعانون منها جميعا.

٣٤ - ومضى يقول إن الأردن يأمل أيضا في أن يقوم المجتمع الدولي بتخفيف عبء الديون الباهظ الذي تنـوء بـه هـي وكثير من البلدان النامية. وبلده يولـي أيضا أهمية بالغة لحصيلة ناجحة لجولة أوروغواي،

(السيد عمارين، الأردن)

ولا سيما أن من شأن عدم إقامة نظام تجاري عادل ومنصف أن يؤثر تأثيرا سلبيا على الإصلاحات الديمقراطية، التي تنفذها حاليا كثير من البلدان النامية.

٣٥ - وتابع قائلا إن تعزيز التعاون الإقليمي سيشجع الحوار والتعاون بين الشمال والجنوب. وتوقيع خطة السلام بين الأردن واسرائيل يشكل خطوة بارزة في سبيل التعاون الإقليمي في مجالات من قبيل المياه، والتنمية، واللاجئين، والتمويل. وقال إن الأردن ملتزم بالتنمية المستدامة، وقد كان من أول بلدان المنطقة التي وضعت استراتيجية وطنية لحماية البيئة. وذكر أخيرا أن بلده صدق اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. ولا يزال التمويل هو العائق الرئيسي في سبيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما أن بلدانا نامية كثيرة، بما في ذلك الأردن، لا يزال عليها التصدي لمشكلة التخلف نفسها.

٣٦ - السيد سيدشاه (بنغلاديش): قال إن الحالة الاقتصادية المتردية في معظم البلدان النامية في فترة ما بعد الحرب هي فترة مقلقة. فإن خمس سكان العالم لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، والحالة الاقتصادية في أقل البلدان نموا لم تتحسن. وبالرغم من أن البلدان النامية هي المسؤولة، في المقام الأول، عن تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة، فلن يمكنها مواصلة إصلاح اقتصاداتها، بتحسين كفاءة قطاعاتها العامة وتعزيز مشاريع القطاع الخاص، بدون بيئة دولية تقدم لها الدعم. ويجب أن تقوم الاستراتيجية التي توضع للتنمية المستدامة فيها على أساس زيادة في تدفق الموارد الإنمائية. وستؤيد بنغلاديش جميع التدابير الواقعية لتعبئة موارد إضافية للتنمية. وذكر أن وفده يساوره القلق أيضا لأن التكامل الإقليمي في العالم المتقدم النمو قد يؤدي إلى مزيد من القيود التي تفرض على الواردات من البلدان النامية. ومن شأن نجاح جولة أوروغواي تأمين وصول أوسع نطاقا الى السوق لمنتجات البلدان النامية، مما يساعد على إنعاش نموها وتنميتها.

٣٧ - وأضاف أن الاستجابة الدولية الى مشكلة الديون الخارجية لم تكن وافية الى الآن. ووفده يرجو أن توضع نهج تناول جديدة للتصدي لمشكلة الديون الخارجية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، التي تبلغ ديونها ما يناهز ثلاثة أرباع نواتجها المحلية الإجمالية مجتمعة.

٣٨ - ثم بيّن أن تردي البيئة مشكلة خطيرة في البلدان النامية، وقال إن بنغلاديش ترحب بالنتيجة التي توصلت اليها الدورة الموضوعية الأولى للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، بصفتها خطوة في سبيل تنفيذ

(السيد سيد شاه، بنغلاديش)

جدول أعمال القرن ٢١. ووفده يرى أن الأفرقة العاملة المخصصة، المفتوحة باب العضوية، والتي تعقد اجتماعاتها بين الدورات بشأن التمويل والتكنولوجيا، ستضع استراتيجيات ملموسة في هذا السبيل.

٣٩ - واستطرد يقول إن وفده يتطلع بلهفة إلى تقرير الأمين العام عن خطة التنمية، ويرجو أن يركز هذا التقرير على الحالة الاقتصادية المتفاقمة في أفقر بلدان العالم. وذكر أن وثائق اتفاق الآراء القائمة، من قبيل استراتيجية التنمية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، وجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، والتزام كارتاخينا: شراكة جديدة من أجل التنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، كلها تشكل أساسا وطيدا للتقرير المذكور. وبين أن وفده يرى أن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب للحوار بشأن هذا التقرير.

٤٠ - ومضى يقول إن حالة أقل البلدان نموا التي تدعو إلى الجزع، والتي أبرزها فعلا بيان بلجيكا الذي أدلي به بالنيابة عن الجماعة الأوروبية، والبيان الفنلندي الذي أدلي به بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، هي حالة جديرة باهتمام خاص في مناقشات اللجنة في الدورة الجارية. وقد اجتمع وزراء أقل البلدان نموا، الذين حضروا الدورة الجارية للجمعية العامة، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نموا للتسعينات. وينبغي أن تحظى توصياتهم بالاهتمام على سبيل الاستعجال. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتنشيط التجارة واجتذاب الاستثمار الأجنبي والتصدي للكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان، وحماية البيئة وتنفيذ الإصلاح الاقتصادي.

٤١ - وأخيرا قال إن برنامج بنغلاديش للتنمية الاجتماعية والاقتصادية قد ركز على تنمية الموارد البشرية، والتنظيم السكاني، وتحصين الأطفال، وتعميم التعليم الابتدائي، والإنتاج الزراعي. وقد أرسى برنامج دال - بهات الأساسي لتغذية الفقراء، الذي دشنه رئيس الوزراء، خطوات هامة لتخفيف وطأة الفقر. على أن جهود بنغلاديش كثيرا ما باءت بالفشل من جراء الكوارث الطبيعية، من قبيل الفيضانات والأعاصير المدارية، أو مشاكل البيئة - الجفاف والتصحر في الجزء الشمالي من البلاد، وزيادة الملوحة بسبب ندرة المياه الموسمية في الجنوب الغربي. وبلده يأمل في تلقي دعم دولي للتصدي لهذه المشاكل.

٤٢ - السيد أولانيان (منظمة الوحدة الافريقية): قال إن مستويات الفقر قد ارتفعت على مدى السنة الماضية في المناطق الحضرية والريفية على السواء في كثير من البلدان الافريقية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، والآثار المترسبة من تجارة خارجية راكدة في الثمانينات، وبطء النمو الاقتصادي،

(السيد أولانيان، منظمة الوحدة الافريقية)

الذي لم يتمكن من ملاحقة ارتفاع نمو السكان. وقد أخذ ما يناهز ٣٣ بلدا افريقيا بإصلاحات اقتصادية، بما في ذلك تحرير التجارة، وتخفيض نفقات القطاع العام، والتحول إلى القطاع الخاص وتخفيض قيمة عملاتها الوطنية، لكنها لم تشهد أي نمو يذكر بسبب الافتقار إلى مساعدات خارجية تمس الحاجة إليها.

٤٣ - وأضاف قائلا إن منظمة الوحدة الافريقية تؤيد كل التأييد تعزيز التنمية المستدامة، كما هو وارد في جدول أعمال القرن ٢١. والمنظمة ترحب بالدورة الموضوعية الأولى للجنة المعنية بالتنمية المستدامة وبالاجتماع الخاص للمشاركين في مؤتمر مرفق البيئة العالمي، الذي انعقد في واشنطن العاصمة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. والمنظمة ترحب بصورة خاصة بالتقدم المحرز إلى الآن في مجال إعداد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من جفاف خطير أو تصحر خطير، ولا سيما في افريقيا، لأن النمو الاقتصادي الفعال والتنمية الاقتصادية الفعالة في البلدان الافريقية كثيرا ما يعيقهما الجفاف والتصحر. ومنظمته تأمل في أن تكون الاتفاقية جاهزة للاعتماد بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤، لكن ذلك يتوقف على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

٤٤ - وأردف قائلا إن منظمة الوحدة الافريقية ترحب باعتزام إعداد خطة للتنمية، من شأنها أن تكون تكملة مفيدة لجدول أعمال القرن ٢١. وسيعزز من قيمة هذه الخطة إلى حد بعيد، أن تراعى فيها ضرورة اتخاذ الأمم المتحدة مبادرة بصدد إتاحة الفرصة لمواطني البلدان النامية واشتراكهم في عملية التنمية الاقتصادية، على النحو المقترح في الوثيقة A/48/142. ثم قال، في معرض الإشارة إلى تعاون بلدان الجنوب فيما بينها، إن منظمة الوحدة الافريقية ترحب بدعم الأمم المتحدة ووكالاتها في تنفيذ تقرير لجنة الجنوب، ولا سيما في تكوين الوعي لدى الجنوب، وتعزيز التعاون الثقافي والتعاون في مجال التجارة والصناعة والأعمال بين بلدان الجنوب. وأبدى أمله في أن يستمر هذا الدعم.

٤٥ - واستطرد قائلا إن منظمة الوحدة الافريقية تأمل في أن يجدد المجتمع الدولي، في عام ١٩٩٣، التزامه بخطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في افريقيا في التسعينات. والحاجة تدعو الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى مزيد من الدعم المالي الخارجي، وذلك نظرا إلى التدفقات الصافية إلى الخارج لرأس المال من البلدان الافريقية، بشكل مدفوعات تسديدا لالتزامات خدمات الديون، ولتناقص إيراداتها من العملات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار تصدير السلع الأساسية، وانخفاض الطلب والصعوبات في زيادة العرض. ومن شأن إنشاء صندوق تنويع للسلع الافريقية الأساسية أن يساعد إلى حد بعيد جهود البلدان الافريقية الرامية إلى تنفيذ برامج إنمائية جديدة في إطار الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والتصنيع وتنمية الهيكليات الأساسية والزراعية. وسيكون هذا الصندوق جزيل الفائدة، بصفة خاصة،

(السيد أولانيان، منظمة الوحدة الافريقية)

في تعزيز إيرادات البلدان الافريقية من النقد الأجنبي. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية جليلة في إعداد عدد من البروتوكولات لاعتمادها، عندما تدخل المجموعة الافريقية الاقتصادية، التي أنشئت في حزيران/يونية ١٩٩١، حيز التشغيل الكامل. وأعرب عن ترحيب منظمة الوحدة الافريقية بذلك الدعم وأملها أن يتم تعزيزه.

٤٦ - ثم أشار الى النظام الاقتصادي الدولي، فقال إن التجارة وحركة رأس المال ونقل التكنولوجيا ينبغي أن تحظى بالأولوية. وينبغي أيضا أن تولى الأولوية لتناول مشاكل النزعة الحمائية المتزايدة لدى الدول الصناعية، والتجارة الموجهة والتدابير المتخذة من طرف واحد، وهي منافية لقواعد ومبادئ الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات). ومن شأن تمخض جولة أوروغواى عن نتيجة مشجعة أن يكفل وصول صادرات البلدان النامية الى الأسواق بصورة أفضل، والحد من النزعة الحمائية في التجارة العالمية للمواد الزراعية والمنسوجات.

٤٧ - وأخيرا قال إن منظمة الوحدة الافريقية ترحب بالمبادرات التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو لتناول عبء الديون الخارجية، وهي تأمل في أن تتواصل هذه المبادرات. ويدعو قرار منظمة الوحدة الافريقية AHG/Res.219 (د - ٢٩) المجتمع الدولي الى تعزيز الآليات القائمة وانشاء آليات جديدة للتصدي لمشكلة ديون افريقيا. ويمكن تحسين ادارة الديون الثنائية في نادي باريس كما يمكن توسيع نطاق الأهلية بموجب شروط ترينيداد وتوباغو بحيث تشمل عددا أكبر من البلدان ذات الدخل المنخفض. وينبغي تنفيذ فكرتي "الديون مقابل ضمانات الأسهم"، و "الديون مقابل مواد عينية" على نطاق أوسع. وقبل كل شيء، يجب تعزيز فرص التجارة الخارجية للبلدان النامية، بتحرير نظام التبادل التجاري الدولي. ولايزال عدم التمكن من الوصول إلى التكنولوجيا عقبة هامة في سبيل النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية. وترحب منظمة الوحدة الافريقية في هذا الصدد بأنشطة الأمم المتحدة في مجالي العلم والتكنولوجيا، وتحث على إقامة تعاون دولي أكبر لضمان نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية.

٤٨ - السيد سوه (جمهورية كوريا): أوجز مختلف العوامل التي أسهمت في الحد من النمو الاقتصادي في غضون السنة الماضية وأبرز أهمية انتهاج اسلوب تناول متكامل للتنمية، يقر بالترابط بين التنمية والسلم والديمقراطية. وقال إن وفده يرحب بأعمال الأمين العام الأولية بصدد خطة التنمية المقترحة، وأبدى تقديره لمعالجته الشاملة لمسائل اقتصادية واجتماعية مثل مستويات الفقر، والصحة والتعليم. وأبدى موافقته أيضا على أن التنمية البشرية هي جانب أساسي من جوانب التنمية العامة.

(السيد سوه، جمهورية كوريا)

٤٩ - وقال، فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، إن المسؤولية في نهاية المطاف تقع على عاتق البلدان المستفيدة؛ ومن شأن اتباع نهج برنامجي مع التنفيذ الوطني أن يساعد البلدان النامية مساعدة جلى. وينبغي تناول توسيع مكاتب الأمم المتحدة الانتقالية بحذر. لأن دورها الرئيسي هو مساعدة عملية التنمية الاقتصادية بتوجيه من البلدان النامية.

٥٠ - وأضاف قائلا إنه يمكن تهيئة جو دولي مؤات للتجارة الدولية والتنمية بزيادة الموارد المالية المخصصة للتنمية، وتحسين فرص وصول الدول النامية لأسواق البلدان المتقدمة النمو، مع ازالة الحواجز التجارية وتحسين شروط التبادل التجاري. وذكر أن وفده يدعو الى اختتام سريع وناجح لجولة أوروغواى، بغية اعادة الثقة الى النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلى الدول أن تتجنب الاقليمية الاقتصادية وتشكيل كتل تجارية، قد يكون فيها تمييز ضد البلدان غير الأعضاء. ولابد من تعزيز التكيف الصناعي، في سبيل تحقيق أقصى فوائد المزية النسبية واقامة نظام للتكامل.

٥١ - ومضى يقول إن وفده يرجو أن يتمخض المؤتمر الدولي القادم المعني بالسكان والتنمية، عن خطة عمل مفصلة، بغية احتواء التفجر السكاني، لما فيه مصلحة النمو الاقتصادي المستدام.

٥٢ - ثم بيَّن أن وفده يرحب بالتقدم الذي أحرز الى الآن في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ويحث البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ تدابير لنقل أنواع التكنولوجيا السليمة بيئيا الى البلدان النامية. وأبدى أمله في أن تضع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة عمليات النقل هذه في مقام أولوية عال، ورحب بمبادرة حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا بتنظيم اجتماع تحضيري يعنى بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا.

٥٣ - وأضاف أن وفده يأمل في أن تعكس اعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات المتصلة بها المبادئ والمبادئ التوجيهية المحددة في قراري الجمعية العامة ٤٥/٢٦٤ و ٤٦/٢٣٥، وأن يتم الاضطلاع بهذه العملية على أساس اتفاق الآراء. ورحب بالتدابير التي اتخذها الأمين العام لاصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمانة العامة وتعزيز قدرتها التنفيذية.

٥٤ - وأخيرا قال إن تكاثر حالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم يجعل من الضروري تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين منظمات الإغاثة. وبيَّن أن وفده يؤيد جهود التنسيق المتزايدة التي تبذلها الأمم المتحدة عن طريق ادارة الشؤون الانسانية. وأثنى أيضا على جميع المؤسسات والموظفين المشتركين في أنشطة

(السيد سوه، جمهورية كوريا)

الإغاثة الإنسانية، لالتزامهم الشجاع، ولا سيما الذين يعملون منهم في ظل ظروف خطيرة. وقال إنه ينبغي اتخاذ تدابير لضمان سلامتهم.

٥٥ - السيد الياشيف (اسرائيل): قال إن وفده يتطلع إلى نتائج ملموسة من أنشطة المتابعة المتصلة بالأحداث العالمية مثل المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية والدورة الثامنة للأونكتاد وجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع وكذلك المؤتمر الدولي المقبل المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة. ويجب أن تتصدى الأمم المتحدة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية في عهد جديد كما ينبغي أن تتابع بحيوية إعادة تشكيل وإنعاش أعمالها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

٥٦ - وذكر أن أحد الأهداف الرئيسية للعقد الإنمائي الرابع هو تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية. ويتطلع وفده في هذا الصدد إلى التقرير الأولي للأمين العام بشأن جدول الأعمال المقترح للتنمية، وأنه من الضرورة بمكان، عند استعراض تنفيذ الاستراتيجية بشأن العقد، ألا يقتصر الأمر على زيادة الجهود المشتركة في الاتجاه المستصوب فحسب وإنما أن يشمل استنباط الاستنتاجات الملائمة من تجارب الماضي وإخفاقاته.

٥٧ - وأوضح أن الفجوة بين المعايير والقدرات في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة لا تزال تشكل تهديدا كبيرا للسلم العالمي، وتمثل إهانة كبيرة لكرامة الإنسانية تفوق أي تهديد ينجم عن إهمال متعمد للاقتصاد أو التدبير الأيكولوجي، وهناك حاجة لاتباع نهج عالمي متكامل لإيجاد الحلول يشمل التنمية البشرية وحماية البيئة والمشاكل الاجتماعية والديمغرافية والتدريب المهني وتوفير خدمات الصحة والتعليم للجميع ونقل التكنولوجيا والقضاء على الفقر ومكافحة سوء استعمال المخدرات. ويفتح تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ آفاقا جديدة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر الأنشطة الأخيرة التي اضطلعت بها لجنة التنمية المستدامة ومرفق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمتابعة أعمال مؤتمر ريو دي جانيرو، مشجعة.

٥٨ - وأعلن أن وفده يوافق على ضرورة إيجاد الوسائل اللازمة لمواجهة المشاكل الخطيرة الناجمة عن الفقر وانتشار الجوع والمجاعات على نطاق واسع والدين الخارجي والتدهور البيئي، ويرى أن الحالة حرجة على نحو خاص في افريقيا. وقال إن حكومته ساعدت العديد من البلدان النامية في تطبيق عناصر شتى

(السيد الياشيف، اسرائيل)

من استراتيجية تطوير الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، وذلك من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر الشائع في القطاعات الفقيرة الطرفية والتقليدية.

٥٩ - وقال إن التكنولوجيا هي أحد العناصر الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة ويتعين تطويعها للاحتياجات الخاصة لكل بلد من البلدان النامية. ففي بلده سجلت أنشطة البحوث والتطوير التكنولوجية فيما يتعلق باستخدام موارد المياه نجاحا كبيرا. وكذلك فإن بلده يولي تنسيق الجهود لمكافحة التصحر أهمية كبيرة وسيدعم إبرام اتفاقية عن طريق التفاوض لمكافحة التصحر.

٦٠ - وأعلن أيضا أن حكومته توجه تركيزا شديدا لتنمية الموارد البشرية التي غدت العنصر الرئيسي للتوسع التكنولوجي في بلده وتشكل جانبا من التعاون الاقتصادي والتقني الواسع مع البلدان النامية. وذاك موضوع يستحق اهتماما أكبر داخل اللجنة. وقال إن بلده الذي ساعد في تدريب ما يزيد عن ٠٠٠ ٤٠ شخص من البلدان النامية، خاصة في مجالي الزراعة وتنمية المجتمعات الريفية، مستعد لاقتسام خبرته الفنية مع أي بلد يرغب في ذلك، والاضطلاع بدور نشط في المنظمات الدولية ونظام الأمم المتحدة الإنمائي في أي مجال يمكنها المساهمة فيه.

٦١ - وفي إشارة منه للتقدم الذي أحرز مؤخرا في إقامة سلم في الشرق الأوسط، أكد على توفر إمكانيات ضخمة للتنمية الاقتصادية في المنطقة. وذكر أن حكومته تقدمت باقتراحات ملموسة للتعاون والتنمية الإقليمية تشمل في جملة أمور التنمية الزراعية للمناطق الجافة، وإيجاد مصادر بديلة للطاقة، وحماية البيئة تكنولوجيا وإزالة الملوحة والرعاية الصحية. وستساهم تلك المشاريع أيضا في بناء الثقة الخاصة بقضية السلم. وتأمل حكومته في أن يسود السلم في النهاية في جميع البلدان المجاورة لها، حتى تتيح التسوية الشاملة في المنطقة، لتلك البلدان إمكانية تكريس مواردها وطاقاتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التعاون الصادق في بناء اقتصاد إقليمي مفتوح. ومن شأن ذلك التعاون أن يخدم أيضا مصالح العالم أجمع. وأعرب، في ختام بيانه، عن أمله في أن تلقى التغيرات والحقائق التاريخية التي حدثت مؤخرا في المنطقة انعكاسا في الجمعية العامة.

٦٢ - السيد موثاورا (كينيا): قال إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان افريقيا جنوب الصحراء قاتمة نظرا لأن المنطقة لا تزال تشهد نموا سلبيا أو بدرجة الصفر. ولا تزال آفاق الانتعاش محيرة بالرغم من الاصلاحات السياسية والاقتصادية الواسعة التي نفذتها بلدان المنطقة. ويستحق عبء الدين الذي تتحملـــه البلدان النامية ولا سيما بلدان جنوب الصحراء، إيلاءه اهتماما خاصا. كذلك فإن التدابير المختلفة

(السيد موثاورا، كينيا)

التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن، رغم الترحيب بها، لم تقدم الإجابات الملائمة للقضايا الرئيسية لتخفيض مصروفات سداد خدمة الدين، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل. ومنذ انتهاء الحرب الباردة انحرفت الموارد الإنمائية والاستثمارية بعيدا عن البلدان النامية وتوجهت إلى مناطق أوروبا الشرقية والوسطى، ومن شأن هذا الاتجاه، ما لم يعكس مساره، أن يقود إلى تهميش البلدان النامية ولا سيما البلدان الافريقية. ولذلك فإن الحاجة ملحة لأن تواصل البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية المتعددة الأطراف احترامها لالتزاماتها الدولية وزيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة وبشروط محسنة وعلى أساس مضمون وقابل للتنبؤ به. وأعلن أن وفده يؤيد عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية، تأييدا كاملا.

٦٣ - وقال إن الفوارق والتوترات التجارية التي تزداد عمقا في العالم والتي يرافقها تدني حجم التبادلات التجارية للبلدان النامية تثير قلقا واسعا لحكومته، وكانت أشد البلدان تأثرا من ذلك هي البلدان التي تعتمد على السلع ولا سيما في افريقيا، ولذلك يتعين أن يشمل الإجراء الدولي المنسق لعكس هذه الحالة في قطاع السلع، مشاركة أوسع في اتفاقات السلع الدولية والاستثمار المباشر لتنويع السلع التي تنتجها البلدان ونقل التكنولوجيا لمساعدة البلدان النامية في تحقيق ذلك الهدف، كما أن الوقت قد حان أيضا لعقد مؤتمر دولي لمعالجة مختلف جوانب مشاكل السلع على نحو ما أوصت به الدورة الثامنة للأونكتاد.

٦٤ - وذكر أن التجارة الدولية تتصف بتدابير تحرير التجارة التي اتخذتها البلدان النامية وتعاني من التهديد المستمر بفرض الحمائية في البلدان المتقدمة النمو وإقامة أحلاف تجارية في مختلف أنحاء العالم، وإذا لم يتيسر اختتام جولة أوروغواي بنجاح بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر، فسوف يشكل ذلك صفعة قوية للنظام التجاري الحر الشفاف والمفتوح القائم على القانون وغير التمييزي الذي كانت الجولة ترمي إلى تحقيقه.

٦٥ - وأعلن أن بلده شرع في تنفيذ برنامج طموح للتكيف الهيكلي يرمي إلى تحرير اقتصاده بأكمله. إلا أنه نتج عن العملية أثر سلبي على السكان ولا سيما على الفقراء والمحرومين في المجتمع. ولذلك تحتاج كينيا وغيرها من البلدان التي تواجه حالة مماثلة، إلى دعم متواصل لتمكين الإصلاحات الهيكلية من أن تؤتي أكلها. وقال إن من الواجب الأساسي توفير التمويل الكافي وتهيئة الأوضاع الملائمة.

٦٦ - وأوضح أن الجهود الجارية لمتابعة مؤتمر ريو دي جانيرو والبرامج الرامية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يجب أن توجه لتحقيق التنمية المستدامة وتخفيف حالة الفقر. كما يجب توفير موارد إضافية كبيرة

(السيد موثاورا، كينيا)

ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية لدعم جهودها الوطنية. وأعرب عن ترحيب وفده بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٨/٤٧ بشأن صياغة اتفاقية دولية لمكافحة التصحر والقرار ١٩١/٤٧ بشأن الترتيبات المؤسسية لمتابعة المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية. وفيما يتعلق بالترتيبات الأخيرة فقد أكد على الدور الرئيسي الذي أوكل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١. وذكر أن وفده يود أيضا أن يركز على الدور الذي أوكل لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ولا سيما في وقت تتسم فيه المستوطنات البشرية في كثير من أنحاء العالم بأوضاع فقيرة وغير مقبولة. وأضاف أن هذه الحالة تتسم بالتعقيد نظرا لانتشار المنازعات المدنية والكوارث الطبيعية. ولذلك يجب تزويد برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز بالموارد البشرية والمالية اللازمة لتمكينهما من الاضطلاع بمسؤولياتهما المتزايدة. كما يتعين ملء منصب المدير التنفيذي للمركز الذي لا يزال شاغرا. وسيواصل بلده توفير كل المساعدات الضرورية التي في مقدوره أن يوفرها كبلد مضيف لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز.

٦٧ - وأعلن في ختام بيانه أن تحقيق إعداد ملائم هو أمر أساسي لضمان نجاح المؤتمر الدولي المقبل للسكان والتنمية ومؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

٦٨ - السيد يوسف (السودان): قال إذا أريد تفادي كارثة اقتصادية كبيرة فيتعين أن ينظر المجتمع الدولي إلى أبعد من مجالات حفظ السلم وتمويل قوات حفظ السلم فطبقا للمادة ٥٥ من الميثاق ينبغي السعي إلى رفع مستوى المعيشة وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية. وقد أدت مشاكل الفقر والجوع والتدهور البيئي والأمراض المستوطنة والركود الاقتصادي وعبء الدين وتآكل النظام التجاري العالمي الذي يعمقه الطريق المسدود الذي وصلت إليه جولة أوروغواي وتدفقات اللاجئين وانتقائية تقديم المساعدة وتسييسها من جانب البلدان الصناعية كل ذلك قد ساهم في الوصول إلى الحالة الحرجة الحالية. فقد قامت بلدان مثل السودان بتنفيذ برامج للتكيف الهيكلي بتكاليف اجتماعية باهظة هددت استقرارها. إلا أن الإصلاحات المذكورة لم تجد دعما مماثلا من جانب المجتمع الدولي. بل عوضا عن ذلك علق حق السودان في التصويت في صندوق النقد الدولي كما علق حقه في تلقي ٤٠٠ مليون دولار في إطار المعونة الإنمائية الاجتماعية بموجب اتفاقية لومي.

٦٩ - وأعلن أن السودان شرع في تنفيذ برنامج للانتعاش الاقتصادي مدته ثلاث سنوات استطاع أن يوقف التدهور ويزيد معدل النمو بمعدل يزيد عن ١٠ في المائة وعزز الاعتماد على الذات وقلص معدل

(السيد يوسف، السودان)

التضخم إلى ٤٥ في المائة. ويهدف البرنامج إلى تحسين المؤسسات الهيكلية الإنمائية وتعزيز الدعم الاجتماعي. وأوكل للقطاع الخاص دور أكبر وتوفر تقديم التسهيلات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي.

٧٠ - وأوضح أن البلدان النامية تواجه حرمانا متزايدا من حرية الوصول إلى الأسواق والاستثمار الأجنبي. وهي تعاني من أعباء الدين والصعوبة في الحصول على التكنولوجيا. كما تعاني المصاعب بشكل عام في ظل النظام التجاري والمالي العالمي الحالي. وقال إن افريقيا، بشكل خاص، هي ضحية أسوأ انتكاس دولي حدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد امتنعت البلدان الصناعية في العقد الماضي عن تقديم نسبة الـ ٠,٧ في المائة المتفق عليها، من ناتجها المحلي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية. وارتفعت معدلات الفائدة وتقلصت العائدات من السلع الأساسية، مما جعل من الضروري تحويل الفائض المتولد من عمليات نزع السلاح إلى المساعدة الإنمائية واستخدامه بمعدلات فائدة منخفضة وإسقاط الديون وتوفير تسهيلات ملائمة للاقتراض. وأعرب عن تأييده لعقد مؤتمر دولي للتنمية يعطي أولوية لأقل البلدان نموا ولافريقيا.

٧١ - وذكر أن عبء الدين الخارجي هو عائق رئيسي للتنمية ويشكل تهديدا للاستقرار الاجتماعي. ومن المتوقع أن تحدث كارثة اقتصادية اجتماعية إذا لم يقم المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته وباعتماد نهج مرن ومنسق وثلاثي الأطراف يشمل البلدان المدينة والبلدان المانحة والمؤسسات المالية للبحث عن حل مرض وجذري لهذه الأزمة. كما يتعين أن تكون عملية اتخاذ القرار للمؤسسات المالية الدولية عملية ديمقراطية وأن تستند إلى اعتبارات اقتصادية بحتة بدلا من اعتمادها على عوامل سياسية مثلما كانت الحالة مع السودان.

٧٢ - وأوضح أن البلدان النامية لن تستطيع تحقيق التنمية إلا بالاعتماد على الذات وبالتعاون الكامل فيما بين بلدان الجنوب. وتعتبر مشاركة الجماهير أمرا ضروريا في عملية الاعتماد على الذات كما ينبغي إيلاء الأولوية للقطاع الزراعي أما الفقر والجوع وسوء التغذية فيمكن معالجتها من خلال زيادة إنتاج الأغذية. وبوسع السودان، بفضل موارده الطبيعية ومساحته الشاسعة أن يصبح سلة الغذاء لافريقيا وللبلدان العربية إذا توفرت له المساعدة الخارجية الكافية. وقد استطاع بالفعل تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب والسكر إلا أنه لم يستطع تصدير الفوائض التي تحققت مؤخرا في الحبوب بسبب العوامل السياسية المذكورة أعلاه.

(السيد يوسف، السودان)

٧٣ - وقال إن العنصر البشري يعتبر حيويا للتنمية ولهذا فمن الضروري توفير التعليم والعمل والصحة للجمهور. وقد وفر السودان الفرص التعليمية لكل طفل واعتمد برنامجا عالميا لاستئصال الأمية. وتم افتتاح ١٠ جامعات جديدة كما تم تشجيع دور المرأة في التنمية من خلال برامج الأسرة وبرامج التنمية الريفية. ويساهم الشباب الذين يشكلون غالبية السكان بنشاط في جهود التنمية.

٧٤ - وأعلن كذلك أن وفده يؤيد جهود التنسيق بين حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، ويولي لجنة التنسيق المشتركة الجديدة أهمية كبيرة. كما يؤيد اقتراح لجنة الجنوب إنشاء آلية لتمويل التجارة العالمية للتعويض عن النقص في رأس المال الأجنبي عن طريق تقديم قروض قصيرة الأجل. ويفضل أن يكون التمويل من الدول النامية ذاتها وعلى أساس الاعتماد الجماعي على الذات.

٧٥ - وأوضح أن علاج الحالة الاقتصادية المتردية في افريقيا يتمثل في تزويدها بالمساعدة اللازمة لاستغلال مواردها وتمويل مشاريع التنمية لديها. فقد أنفقت أموال ضخمة على مؤتمرات التنمية في افريقيا ولكن القارة لم تتلق نصيبها العادل من المساعدة بل إن السودان لم يدع حتى لحضور المؤتمر الدولي الأخير في طوكيو المعني بالتنمية في افريقيا، وكان يمكن للملايين التي صرفت على قوات حفظ السلم في الصومال أن تكفي لإنجاز أضخم المشاريع الانمائية في افريقيا.

٧٦ - وأشار إلى أن الفجوة المتزايدة الاتساع بين البلدان النامية والبلدان الصناعية تجعل من الضروري اقامة علاقات اقتصادية على أسس العدالة وتكافؤ الفرص. ودعا الى تنفيذ برنامج عمل التسعينات تنفيذا كاملا لمصلحة أقل البلدان نموا وأيد الاعلان الذي أصدره وزراء خارجية أقل البلدان نموا.

٧٧ - واختتم بيانه قائلا إن متابعة تنفيذ توصيات قمة مؤتمر الأرض وبصفة خاصة جدول أعمال القرن ٢١ هو أمر أساسي أيضا. وفي هذا الصدد رحب بتقرير لجنة التنمية المستدامة وبنتائج مفاوضات لجنة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، وفضلا عن ذلك، فهو يعلق أهمية كبيرة على برنامج بناء القدرات الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الانمائي لجدول أعمال القرن ٢١ (تعزيز القدرات في القرن ٢١).

٧٨ - السيد جاياناما (تايلند): قال إن مؤتمر قمة الأرض أوجد إجماعا عالميا في الآراء بشأن موضوع التنمية المستدامة، ولكن بعد المرحلة الأولى من إعادة تعريف التنمية، فإنه يجب الآن وضع جدول أعمال محـــدد. وأعـــرب عن موافقة تايلند على أنه لا ينبغي أن يتحقق عمل الأمم المتحدة في المجالات السياسية

(السيد جاياناما، تايلند)

والأمنية على حساب التنمية. وينبغي أن يقوم برنامج التنمية المقترح على أساس الأهداف المتعلقة بالسلم والتنمية والديمقراطية. وينبغي أن يكون أداة تنسيق، وتوليفا للاتفاقات الحكومية الدولية ذات الصلة المعنية ببرامج العمل، ووسيلة تؤدي إلى مجالات جديدة لتوافق الآراء. وينبغي أن تصبح التنمية الاجتماعية والبيئة محور تركيز أنشطة التنمية. ويجب أن يسعى برنامج للتنمية إلى وضع سياسة تكون أكثر تماسكا وشمولية بحيث يشتمل على مسائل الإنعاش، والإعمار، وحقوق الإنسان، والتحول إلى الديمقراطية، وصنع السلم وحفظ السلم. بيد أنه ينبغي ألا تصبح المسائل، من قبيل حقوق الإنسان والتحول إلى الديمقراطية، شروطا لتقديم المعونة من أجل التنمية.

٧٩ - ومضى قائلا إن تايلند قد شرعت في انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي والسياسي، التي تشدد على الديمقراطية، وحكم القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية. ويتطلب المناخ الدولي الملائم لتنفيذ استراتيجيات التنمية الحكومية التحرر في سياسات التجارة العالمية، وتوزيعا فعالا للموارد وتلاؤما بين التجارة والبيئة. وقال إن حكومته تعلق أهمية شديدة على نجاح جولة أوروغواي دعما لنظام تجاري عالمي حر ومنصف.

٨٠ - وأضاف قائلا إنه نظرا لطابع الأمم المتحدة الشامل وقدرتها على عقد اجتماعات عالمية، فإنها الآلية الدولية الوحيدة التي بإمكانها المساعدة على تحقيق هدف التنمية المستدامة. وقال إن وفده قد درس باهتمام شديد تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/48/1) وهو يأمل في أن تؤدي الإدارات الجديدة الثلاث التي أنشئت في الأمانة العامة إلى زيادة الشعور بالوحدة والغرض من أنشطة التنمية. وأعرب عن سرور وفده لأن إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة هي التي ستكون هيئة التنسيق المعنية بتنفيذ متابعة مؤتمر قمة الأرض وبالأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتتطلع تايلند إلى الاشتراك في أفرقة العمل المشتركة بين الدورات التابعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بمسألة إعادة تشكيل مرفق البيئة العالمية، قال إن حكومته تشارك في الرأي القائل بأنه ينبغي أن تقوم إعادة التشكيل على مبدأي العالمية والوضوح.

٨١ - واختتم كلمته بأن أعرب عن أمل وفده، إزاء المنعطف الحالي في التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية، في أن تحقق الأمم المتحدة ولايتها الأصلية بأن تصبح الجهاز الدولي لتعزيز تقدم جميع الشعوب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ومع مجيء هذه الفرصة الجديدة ظهرت واقعية جديدة. فالسياسات الوطنية السليمة تعكس إرادة سياسية على إعادة تنشيط الأمم المتحدة التي لا تزال، رغم التحديات التي تواجهها، معقد أمل الإنسانية في نشدان السلم والتنمية وحقوق الإنسان.

٨٢ - السيد سيسي (السنغال): قال إن دراسات دولية مختلفة أظهرت أن النمو الاقتصادي في افريقيا على مدى السنتين الماضيتين ظل أدنى مما هو مرتقب. وهكذا، فقد بات تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات أكثر لزوما عما كان عليه من قبل. ومن المؤسف عدم الوفاء بالتعهدات التي أخذها المجتمع الدولي على نفسه من أجل تنفيذه، ولا سيما في مجالات الموارد المالية والديون الخارجية. وأضاف قائلا إن وفده يرحب باهتمام الأمين العام بتنفيذ جدول الأعمال الجديد، الذي تبدى في تشكيله للفريق الاستشاري رفيع المستوى. وقد بذلت البلدان الافريقية، من جهتها، جهودا للوفاء بالتزاماتها الأساسية في إطار جدول الأعمال الجديد. وقد وقعت منظمة الوحدة الافريقية المعاهدة التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الافريقية، والتي ستدخل قريبا حيز التنفيذ. وعلى الصعيد الوطني، وضعت البلدان الافريقية سياسات اقتصادية كلية سليمة بواسطة إدراج قيود في الميزانيات والإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف، بينما تعمل على تعزيز عملية التحول إلى القطاع الخاص وترشيد القطاع العام. ولكن، ولسوء الطالع، تستهلك مدفوعات الديون الخارجية الموارد المكتسبة من هذه التدابير. وفضلا عن ذلك، فإن انتشار الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية قد أبطل مفعول أي جهود ترمي إلى توطيد أركان النمو الاقتصادي. وأعرب عن ترحيب وفده بالمقترحات من أجل إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وهو ينتظر باهتمام التقرير الأول عن تنفيذ جدول الأعمال الجديد.

٨٣ - وأردف يقول إن تزايد إدراك الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية يشكل بدون شك الحافز على وضع مشروع برنامج للتنمية على غرار "برنامج للسلم". وينبغي النظر إليه بوصفه أداة للتنسيق تعكس رغبة منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في العمل من أجل الهدف نفسه. ويجب زيادة التشديد على البيئة والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى المسائل ذات الأولوية مثل القضاء على الفقر، والديون الخارجية والتجارة الدولية. ويجب أيضا أن يستكمل برنامج التنمية جدول أعمال القرن ٢١، الذي يعكس بالفعل معظم اهتمامات المجتمع الدولي المتعلقة بالتنمية. ومما يؤسف له، أن الأموال التي خصصت حتى الآن استجابة لتوصيات جدول أعمال القرن ٢١ جاءت أقل بكثير من التوقعات. وعلى الرغم من أن العديد من الدول المتقدمة النمو قد بذلت جهدا للوفاء بالتزاماتها، فإن العديد منها كان بطيئا في ترجمته العملية لتعهداته بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي على الأفرقة العاملة المعنية بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا التابعة للجنة التنمية المستدامة أن تؤدي دورا أساسيا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٨٤ - واختتم كلمته قائلا إن المؤتمر الدولي القادم المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية يمكن أن يكون لهما أثر إيجابي على تنمية الموارد البشرية وتعزيز التنمية المستدامة، بسبب الإدراك الذي لم يسبق له مثيل لدى المجتمع الدولي لتنامي الاعتماد المتبادل بين الدول على بعضها بعضا والضرورة المطلقة لتعزيز مشاركة جديدة مبنية على التعاون والأمن الجماعي.

٨٥ - السيد غيلن (بيرو): قال إن الحالة الاقتصادية الدولية الحاضرة، المتميزة بطابع عالمية الأنشطة الاقتصادية، وزيادة تقسيم العمل على الصعيد الدولي، وبالتالي، بالتخصص في مجال الإنتاج، مما يجعل من الشركات عبر الوطنية عوامل ذات أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي، ليست حالة واعدة بالنسبة لاقتصادات العالم النامي. ولا تزال أزمة الديون تشكل قلقا مستمرا يستلزم حلا طويل الأجل، يجب البحث عن تحقيقه بدون أي إبطاء. فالديون الخارجية ذات صلة وثيقة بالتجارة. وما دامت البلدان النامية تجد صعوبات في اكتساب حرية دخول أسواق أخرى لصادراتها، فإنها ستجد صعوبات متزايدة للإيفاء بالتزاماتها المالية. وبينما بذلت البلدان النامية جهودا مشكورة في مجال تحرير تجارتها الخارجية وتخفيض التعريفات الجمركية، فإن البلدان الصناعية تكثف التدابير الحمائية، قاضية بذلك على ما حققته جولة أوروغواي من نجاح.

٨٦ - واستطرد قائلا إن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ضروري من أجل تمكينها من تحقيق دورها الخاص في الاستجابة للتغيرات الأخيرة في النظام الدولي. وأضاف قائلا إن وفده يعلق أهمية شديدة على الأنشطة المتصلة بالبيئة والتنمية. فالعمل الممتاز الذي بدأتـه لجنة التنمية المستدامة من شأنه أن يجعل منها أحد المحاور الرئيسية لعمل الأمم المتحدة. بيد أن عدم توافر الموارد ما زال يحد من عملية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ ويجب الإيفاء على نحو كامل بالالتزامات المعقودة في إطار الفصل ٣٣.

٨٧ - ومضى قائلا إن أحد الأهداف الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة هو تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. فيجب إنشاء الإطار لنظام دولي متماسك للتعاون في مجال التنمية. ويجب تنسيق أنشطة مؤسسات بريتون وودز على نحو أوثق مع أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يغطي برنامج التنمية، الذي هو المقابل الضروري لـ "برنامج للسلم"، جوانب مثل الإنعاش والتعمير والتنمية، وكذلك العلاقة بين التنمية وحماية حقوق الإنسان والتحول إلى الديمقراطية والعلاقة بين التنمية والسلم.

٨٨ - واختتم كلمته قائلا إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤدي دورا رائدا في التعاون متعدد الأطراف، ليس فقط بوصفه مصدرا تمويليا، بل بوصفه المدير الفعلي لهذا التعاون. وأعرب عن قلق وفده من أن تؤدي التغيرات في هيكله وتخصيص الموارد له إلى إجراء تخفيضات كبرى في برامجه ذات الأهمية العظيمة بالنسبة للبلدان النامية. فينبغي الإبقاء على تواجد المنسقين المقيمين للأمم المتحدة على صعيد تنفيذي وتقني، لأن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المجالات قد أظهر نتائج محددة في الميدان. بيد أنه قد يكون من السابق لأوانه توسيع نطاق مهام الممثلين المقيمين بحيث تشمل الوظائف السياسية في مكتب متكامل، باعتبار أن دور المنظمة في عهد ما بعد الحرب الباردة لا يمكن تحديده بوضوح إلا بعد إجراء مناقشة متعمقة لـ "برنامج السلم" ولبرنامج التنمية المقبل.

٨٩ - السيد الخاني (الجمهورية العربية السورية): قال إن البلدان النامية تواجه تحديات تنعكس في إثبات قدرتها الجماعية لإحداث تغيير حقيقي في النظام الاقتصادي الدولي، يتعدى المصالح الفردية الضيقة. ولا زالت البلدان الصناعية تبدي عدم مبالاتها بمشاكل البلدان النامية. بيد أن مؤتمر قمة الأرض كان نقطة تحول هام في حوار الشمال مع الجنوب وقد تمثل في مشاركة عالمية لمواجهة الكوارث التي تتعرض لها الكرة الأرضية. وينبغي إغناء هذا الحوار باعتباره تعزيزا للحوار فيما بين بلدان الجنوب إضافة إلى دعم التنمية في الجنوب. ومجموعة الـ ٧٧ هي الساحة الطبيعية لدعم الحوار بين الشمال والجنوب والعمل على إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل بغرض إعادة بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية وردم الهوة المتزايدة الاتساع بين الدول الصناعية والبلدان النامية. وأعرب عن تأييد وفده للجهود المبذولة لدعم التنسيق والتعاون بين مجموعة الـ ٧٧ ودول حركة عدم الانحياز. ولقد أشار المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد مؤخرا إلى الحق في التنمية. وهو هام لدعم التعاون الاقتصادي الدولي وينبغي إيلاء أهمية خاصة لبرنامج التنمية المزمع نشره قريبا. ولا تزال البلدان النامية تعاني من التخلف والفقر والبطالة، ويجب إيجاد خطوات لمعالجة ذلك على المستوى العالمي. فلا يمكن تحقيق السلام دون التنمية ويعتبر مبدأ الاعتماد على الذات من أهم الأهداف الوطنية في البلدان النامية.

٩٠ - ومضى قائلا إن التنمية قضية اجتماعية تهم جميع المواطنين، وعليهم جميعا العمل على بناء المجتمع على أسس الديمقراطية والحرية والتعددية الاقتصادية والسياسية. فعملية التصحيح الاقتصادي تبنى على تقويم موضوعي لواقع المجتمع والاقتصاد. ولا زال للقطاع الخاص والمبادرة الفردية دورهما، إضافة إلى العمل على تقوية القطاع العام وتزويده بالمزيد من الحرية في العمل والمرونة والاستقلالية في الإدارة. ولكل بلد أن يأخذ ما يراه في صالحه مع احترام سياسات البلدان الأخرى. وربط المساعدات الدولية والميزات التجارية بمنهج معين لا ينسجم مع روح الديمقراطية.

٩١ - واختتم كلمته قائلا إن حكومته، إدراكا منها لأهمية المسائل البيئية، قد أحدثت وزارة خاصة بالبيئة ويجري التعاون مع المنظمات الدولية لوضع التشريعات للحفاظ على البيئة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠